انقاذ 13 شخصاً منهم القبطان ورئيس طاقم المكانيكيين

غرق سفينة على متنها اكثر من 450 شخصاً في نهر يانغتسي الصيني

فرق الانقاذ تقوم بالبحث عن المفقودين

بكين – «وكالات»: غرقت سفينة مساء الاثنين على متنها اكثر من 450 شخصا في نهر يانغتسي في شرق الصين، تم انقاذ عدد قليل منهم فقط مما يثير المخاوف من وقوع اسوأ ماساة في التاريخ الحديث على هذا المسار المائي الكبير.

واعلنت وكالة انباء الصين الجديدة «شينخوا» الرسمية باكرا الثلاثاء ان السفينة «دونغ فانغ جيشينغ» «نجمة الشرق» كانت تقوم برحلة بين تانكين «شرق» وتشونغتشينغ «وسط» حين غرقت في الساعة 21.28 «13.28 تغ» في منطقة جيانلي «مقاطعة هوبي، وسط شرق».

وانقذ 13 شخصا حتى الان بحسب الوكالة منهم القبطان ورئيس طاقم الميكانيكيين اللذان اكدا ان السفينة علقت وسط عاصفة عنيفة.

وعند غرق السفينة الاثنين في الساعة 21.28، 13.28 ت غ، كانت تقل 458 شخصا هم 406 ركاب، جميعهم صينيون، وخمسة موظفين في شركة سفريات وطاقم مكون من 47 فردا بحسب التلفزيون الرسمي الذي لمح الى عدم وجود اجانب على متنها.

وكرر عمال الاغاثة ضرب هيكل السفينة المنقلبة بالمطرقة، حيث لم يعد يبرز منها الا جزء صغير، وسمعوا طرقات مقابلة من داخل الهيكل.

واكدت صحيفة هوباي العتور على ثلاثة ناجين اخرين على الاقل بهذه الطريقة، كانوا عالقين تحت الهيكل، من دون تحديد ان كانوا مشمولين في الحصيلة الرسمية للناجين.

وافاد التلفزيون الرسمي عن انتشال خمس جثث.

وبث التلفزيون صور رجال يرتدون سترات برتقالية يقفون على الهيكل استعدادا على ما يبدو لفتح ثغرة فيها. كما بدا فريق غوص.

كما كشفت الصور عن وجود عدد من عمال الاغاثة على الشاطئ بدوا عاجزين.

ولم يتضح في الحال سبب غرق السفينة، اوقفت قوى الامن القبطان وكبير الميكانيكيين واستجوبتهما بحسب شينخوا.

واكد الاثنان ان السفينة انقلبت فجاة بسبب «اعصار» وغرقت في المياه «في اقل من دقيقة».

وافاد الاعلام الرسمي ان سبعة من الركاب انذروا السلطات بعد سباحتهم الى الشاطئ.

واوضحت صحيفة الشعب ان اكثر من 200 راكب كانوا من اقليم جيانغسو و97 من سكان شانغهاي.

واشارت لائحة بالركاب نشرتها صحيفة دونغفانغ وبياو الصادرة في تانكين الى ان «الاكثرية الكبرى» من السياح يبلغون 60 الى 80 عاما.

وتناقلت وسائل الاعلام الرد الحكومي على الكارثة حيث امر الرئيس شي جينبينغ «بذل جميع الجهود الممكنة».

وافاد التلفزيون الرسمي ان رئيس الوزراء لي كيتشيانغ وصل الى مكان الكارثة الثلاثاء «لتنسيق اعمال الاغاثة» حيث استقبله عناصر من القوات المسلحة.

وعلى وسائل التواصل الاجتماعي الصينية انتقد بعض الناشطين رد الفعل الذي اعتبروه متاخرا لاعمال الانقاذ ووسائل الاعلام الرسمية.

وافاد التلفزيون الرسمي ان السفينة يبلغ طولها 76 مترا وقادرة على استيعاب 534 شخصا وتملكها شركة تنظم رحلات في منطقة «الممرات الثلاثة» الخلابة.

وافادت متحدثة باسم الشركة فرانس برس «مدراؤنا في المكان، لا نعلم ما الوضع حاليا...كل ما يمكن فعله هو مواساة العائلات» فيما تجمع اقارب الطاقم امام مكتب المجموعة في شانغهاي.

ويتميز نهر يانغتسي اطول انهار اسيا «6300 كلم» بتيارات جارفة وسبق ان شهد عددا من حوادث الملاحة.

وفي يناير قضى 22 شخصا، بينهم ثمانية اجانب، في غرق سفينة في نهر يانغتسي.

اتهامات غير مسبوقة لضابط كبير في الجيش التايلاندي بتهريب مهاجرين

صبي من بورما من الروهينغا يبكي الى جانب والدته التي تعاني من سوء التغذية في مركز اعتقال في ولاية اتشيه الاندونيسية

بانكوك – «وكالات»: وجهت الشرطة التايلاندية الثلاثاء اتهامات غير مسبوقة الى ضابط كبير في الجيش، يلاحق بسبب دوره المفترض في العمليات المجزية لتهريب المهاجرين الذين يعبرون البلاد.

ويأتي هذا الاعلان غداة دعوة باراك اوباما السلطات البورمية الى «وقف التمييز» في حق اقلية الروهينجيا المسلمة التي تشكل محور ازمة المهاجرين غير الشرعيين في آسيا.

وقد صدرت ضد الليوتنانت جنرال مانياس كونغبان «58 عاما» مذكرة تحر، على غرار ثلاثين شخصا، في اطار عملية تهدف الى القضاء على شبكات المهربين منذ بداية مايو في تايلاند.

وقال قائد الشرطة الوطنية سوميوت بومبانمونغ في مؤتمر صحافي في بانكوك «لدي ثقة كبيرة بانه لن يعمد الى الفرار».

وحضر المؤتمر الصحافي العديد من السفراء، فيما تحاول تايلاند اقناع المجموعة الدولية بعزمها على ايجاد حل للازمة الاقليمية للمهاجرين.

لكن قائد الشرطة رفض ان يحدد دور الضابط الكبير في هذه التجارة التي تؤمن عشرات ملايين الدولارات بالاجمال سنويا.

وشغل مانياس بضعة مناصب قيادية في جنوب تايلاند في السنوات الاخيرة، وآخرها في منطقة سونغلا، القريبة من الحدود مع ماليزيا، مركز تهريب المهاجرين. ونقل هذه السنة الى مقر الجيش في بانكوك لاسباب لم تتضح.

وكشفت السياسة القمعية المفاجئة التي طبقتها تايلاند، حجم هذه عمليات التهريب، اذ يترك المهربون في البحر الاف المهاجرين، لان الشبكات غير منظمة.

ومنذ سنوات، تتهم المنظمات غير الحكومية الشرطة والجيش التايلانديين بالتغاضي، وبالتواطؤ مع المهربين الذين ينقلون المهاجرين الآتين بمعظمهم من بنغلادش وبورما، الى مخيمات مرتجلة في ادغال جنوب المملكة على الحدود مع ماليزيا.

وقال قائد الجيش اودميج سيتابورت بعدما استبعد فترة طويلة مشاركة عسكريين في عمليات التهريب، ان «الجيش لن يغطي اي مخالف».

كما قال قائد المجلس العسكري «لندع العدالة تاخذ مجراها، لن اتدخل».

وقد اعتقل بالاجمال 51 شخصا في اطار هذا التحقيق، كما تفيد الحصيلة الاخيرة للشرطة التي قامت مع ذلك بنقل اكثر من 50 شرطيا من مراكزهم.

ويعبر كل سنة عشرات الاف الاشخاص الراغبين في الهجرة جنوب تايلاند، هربا من الفقر في بنغلادش او الاضطهاد على غرار الروهينجيا، الاقلية المسلمة المحرومة من الحقوق في بورما.

وتقول مجموعات الدفاع عن حقوق الانسان، ان المهاجرين يحتجزون لدى وصولهم الى جنوب تايلاند في معسكرات بالادغال في انتظار ان تدفع العائلة او اصدقاء الفين الى ثلاثة الاف دولار للافراج عنهم. ويباع البعض منهم احيانا الى مزارع او شركات صناعية في ماليزيا.

تتمات

الخالد : لسنا

مناقشة الوضع الأمني في البلاد ومدى استعداد الأجهزة الأمنية ، «نظرا للاحداث الامنية التي تمر بها منطقتنا الخليجية وما حدث مؤخرا من جرائم بحق المواطنين السعوديين الامنين حيث قام بعض الارهابيين بجريمة التفجير في مسجدين بالقطيف والدمام ، وكان نتائج ذلك استشهاد مجموعة من المواطنين السعوديين وجرح مجموعة اخرى وترويع الامنين».

وبناء على طلب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في أن تكون مناقشة الموضوع في اجتماع يعقد في مكتب المجلس ، بمشاركة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، وافق المجلس على طلبه على ان يوجه الرئيس الغائم الدعوة للحكومة في هذا الشان.

من جانبه اوضح الوزير الخالد انه اجرى اتصالا مع اخيه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي الامير محمد بن نايف لمواساته ، وتاكيد وقوف دولة الكويت قلبا وقالبا مع المملكة العربية السعودية.

واكد الخالد اهمية مناقشة القضية الامنية ، لاسيما «اننا لسنا بمنأى عن الارهاب» مستذكرا الظروف الصعبة التي عاشتها الكويت قبل الغزو العراقي الغاشم والبغيض وما بعده ، والتي تجاوزتها بما فيها الغزو الغاشم بفضل وحدتها الوطنية وتكاتفها الاجتماعي ومؤسسات الدولة.

واعرب عن سعادته لاثارة هذا الموضوع ومناقشته في مجلس الامة ، داعيا النجلس الى بحثه في مكتب المجلس لاطلاع اعضاء المجلس على آخر ما توصلت اليه استعدادات وزارة الداخلية وتاهبها في هذا الشان بحضور المسؤولين المعنيين.

من جهة اخرى اقر المجلس بالاجماع الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 110 لسنة 2014 ، بتقرير مكافاة مالية للخاضعين لقانون التامينات الاجتماعية ، وقانون معاشات ومكافات التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك ، وذلك بمداولتيه الاولى والثانية واحالته للحكومة.

من جانب اخر وافق المجلس على مقترح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم باحالة كافة الطلبات النيابية المقدمة في شان تقديم مناقشة تقارير اللجان البرلمانية على بنود جدول الاعمال ، الى لجنة الاولويات البرلمانية لبحث وضعها على الجدول في الجلسات المقبلة.

ووافق مجلس الامة على مشروع القانون المقدم من الحكومة في شان تنظيم وتركيب كاميرات واجهزة المراقبة الامنية بمداولته الاولى ، على ان تقدم كافة التعديلات الى اللجنة المعنية قبل التصويت على المداولة الثانية.

ورفض المجلس بالاجماع تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية المتضمن ثلاثة اقتراحات بقوانين بشان تعديل المرسوم رقم 116 لسنة 1992 الخاص بالتنظيم الاداري ، وتحديد اختصاصات التفويض فيها ، على ان يرفع من جدول الاعمال.

ورفض المجلس ايضا الاقتراح بقانون بشان توفير الرعاية الصحية لرجال الاطفاء ، حيث جاءت نتيجة التصويت على المقترح برفض 33 عضوا وامتناع واحد من اجمالي الحضور البالغ عددهم 34 ، على ان يرفع المقترح من جدول اعمال المجلس.

وسيناقش المجلس في جلسة اليوم الاربعاء تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية ، عن مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية وربط الميزانية لعدد من الجهات الحكومية.

كما رفض مجلس الامة الطلب المقدم من النيابة العامة في الاذن برفع الحصانة النيابية عن العضو الدكتور عبدالحميد دشتي في القضية رقم «328/2015 حصر العاصمة 24/2015 جنح كيفان».

إلى ذلك ابن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم المغفور له رئيس مجلس الامة السابق جاسم محمد الخرافي ، مشيدا بدوره المفصلي في الحياة السياسية والبرلمانية الكويتية «وشخصيته الجامعة الباحثة عن الوفاق السياسي والاجتماعي وسلوكه السياسي الباحث دائما عما يجمع لا ما يفرق».

وثمن الغانم عاليا المبادرة الوفية واللفتة الكريمة لصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد ، بمنح سموه المغفور له وسام الدولة من الدرجة الأولى تقديرا لدوره وجهوده في المجال السياسي وعرفانا بالخدمات الجليلة التي قدمها الراحل لرفعة سمعة الكويت.

وزير الخارجية

لكل ما تقوم به الحكومة العراقية من اجراءات في سبيل تحقيق الامن والاستقرار في العراق ، ومساندتها لجهود العراق في مكافحة داعش والجماعات الارهابية الاخرى.

ورحب بفكرة تاسيس صندوق تحت اشراف برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، للمساعدة في اعادة الأمن والإستقرار للمناطق المحررة ، من خلال اعادة الاعمار مؤكدا اهمية اجتماع التحالف الدولي في باريس في الخروج بافكار عملية لمواجهة خطر داعش.

كما اكد مجددا «دعم الكويت لمساعي الحكومة العراقية في تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز العملية الديمقراطية وترسيخ الوحدة الوطنية ، وتعزيز التعايش والتآلف بين جميع مكونات الشعب العراقي في ظل سيادة القانون.

وحول الوضع في سوريا اعرب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية عن بالغ القلق حيال استمرار العمليات الإرهابية التي يقودها تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى المتحالفة معه ، مشددا على اهمية «الحل السياسي وفقا لمؤتمر جنيف1 للخروج من دوامة العنف».

وقال : «اننا نعول كثيرا على اهمية جلسة العمل القادمة التي سوف تناقش اوضاع اللاجئين والمهجرين والحفاظ على الآثار والإرث الإنساني لكل من العراق وسوريا» ، مؤكدا ضرورة وضع الحلول لهذين الموضوعين المهمين.

وكان الاجتماع الوزاري الثاني المصغر للتحالف الدولي ضد «داعش» قد بدأ في باريس امس بحضور ممثلي نحو 20 دولة بهدف مراجعة استراتيجية التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في التصدي للتنظيم الذي يسيطر على اجزاء واسعة من العراق وسوريا .

وقد استبق وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس اجتماع باريس بقوله إن الضربات الجوية التي ينفذها التحالف الدولي ضد المتطرفين ستكون فعالة فقط في حال وجود مصالحة بين الأطراف السياسية في العراق.

وعلى راس قائمة الحاضرين للمؤتمر تشارك الولايات المتحدة. إضافة إلى السعودية والاردن ومصر وتركيا والعراق التي قد تعد من اكثر الدول تضررا من وجود «داعش». وتشارك العراق بوفد يترأسه رئيس الوزراء حيدر العبادي.

ويأتي هذا الاجتماع ضمن جهود يبذلها المجتمع الدولي لمحاربة التنظيمات المتطرفة، والذي بات ضرورة ملحة، لاسيما مع استمرار تحقيق المتطرفين لمكاسب على الأرض.

اعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ، امس الثلاثاء، ان تقدم تنظيم «داعش يشكل «فشلا للعالم باسره»، مندداً بنقص الدعم للعراق الذي يتصدى للجهاديين منذ عام.

وصرح العبادي في مؤتمر صحافي في باريس حيث من المقرر ان يعقد اجتماعا للائتلاف الدولي ضد تنظيم «داعش»: «اعتقد انه فشل للعالم باسره. وفي ما يتعلق بدعم العراق، الكلام كثير لكن الافعال قليلة على الأرض».

وحث العبادي الأسرة الدولية على مساعدة العراق من أجل شراء اسلحة لمحاربة الجهاديين، قائلا إن بلاده «لم تتلق شيئا تقريبا. نحن نعتمد على انفسنا».

واضاف: «بالنظر إلى صعوباتنا المالية، لم نتمكن من توقيع عقود جديدة للتزود بالسلحة وغالبية العقود تمت خلال عهد الحكومة السابقة مع روسيا».

ومضى يقول: «روسيا خاضعة لعقوبات من قبل الولايات المتحدة لذلك نجد من الصعب جدا الدفع للحصول على هذه الأسلحة. الأموال تنتظر في المصرف لكن لا يمكننا الوصول إليها».

وقال إن العقوبات تمنع العراق أيضاً من شراء الأسلحة من إيران المجاورة.

واضاف: «نحن لا نطلب اسلحة فقط اسمحوا لنا بشراء الأسلحة بسهولة».

الهاجري : الكويت

الدولي من اجل تحقيق اهدافها التي حددها لها قانون انشائها ، ومن حرصها على تطبيق احكام الاتفاقية المشار إليها».

أضاف انه من المزمع ان يتناول الاجتماع الذي يستمر حتى يوم الجمعة القادم ، جدول اعمال يتضمن طرح ومناقشة عدة موضوعات دولية مهمة ، من بينها متابعة عملية استعراض تنفيذ الاتفاقية وعقد مجموعة من حلقات النقاش بهذا الصدد وتقييم اداء آلية استعراض التنفيذ اضافة الى عرض ما قام به فريق استعراض التنفيذ من مهام خلال الفترة الماضية.

ورداً على سؤال حول الجهود التي تبذلها الهيئة العامة من اجل مكافحة الفساد ، وضح الهاجري ان الهيئة تقدمت بكافة اجراءات وتدابير مكافحة الفساد التي اتخذتها حكومة دولة الكويت عقب الدورة الاولى من عملية استعراض تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

العراق : القوات

التي تدور هناك، حيث استعادت القوات المشتركة السيطرة على نحو 8 مناطق في المحافظة وصولا إلى قضاء الرمادي وناظم جنوب بحيرة الرمادي.

في حين باغت تنظيم «داعش» القوات العراقية بعد تفجيره دبابة استهدفت احد مستودعات العتاد في منطقة الرمادي شمال شرق الرمادي في الانبار، ما ادى إلى مقتل وإصابة العشرات من عناصر التنظيم.

في الطوجة، واستيلاء «داعش» على آليات عسكرية تابعة للجيش العراقي، كما شن «داعش» هجوما على مواقع عسكرية تابعة للجيش العراقي، ما ادى إلى مقتل 12 عنصرا من القوات المشتركة.

أما في محافظة صلاح الدين، فقد أعلن مدير شرطة قضاء بيجي ان القوات المشتركة مدعومة بميليشيات الحشد استعادت السيطرة على قرية المالحة مدخل بيجي الجنوبي، وتوغلت إلى مركز القضاء، مشيراً إلى ان القوات المشتركة تطوق بيجي من الاتجاهات الأربعة، وتحاصر عناصر تنظيم «داعش» داخل القضاء.

جبل مخروق

على صعيد آخر أكد المتحدث باسم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا رجح بادي أن «هناك جهودا ومشاورات من اجل عقد لقاء تشاوري بين السلطة الشرعية والمتمردين الحوثيين في جنيف ، برعاية الامم المتحدة، في غضون اسبوعين».

وشدد بادي على ان «اساس هذه المحادثات يجب ان يكون، وهذا ما نتمسك به، تنفيذ القرار 2216» الذي يدعو خصوصا الى انسحاب الحوثيين من المناطق التي سيطروا عليها.

وقال ردا على سؤال حول موافقة الحوثيين لهذا المبدأ : «بحسب ما بصلنا من اجواء الوسطاء، لاسيما المبعوث الأممي اسماعيل ولد الشيخ احمد الذي التقاه الرئيس هادي في الرياض الاثنين، هناك تقدم لا باس به» ، الا ان بادي اكد ان «لا حديث الآن عن هدنة جديدة».

وفشلت الامم المتحدة في عقد جولة اولى من المحادثات اليمنية في جنيف في 28 مايو ، بهدف الخروج من الازمة.

وتأتي هذه التصريحات فيما تستمر في مسقط محادثات غير رسمية بين مندوبين اميركيين وممثلين عن الحوثيين.

وقال بادي «نحن لسنا طرفا في هذه المحادثات، فهي بين الاميركيين والمتمردين الحوثيين حصرا».

وأن رفض التعليق على هذه المحادثات، قال «نتمنى ان تصب في اطار الضغط الاميركي على الحوثيين لتنفيذ القرار 2216».

وكانت مصادر دبلوماسية اكدت ان الاميركيين يقومون بهذه الجهود ، كوساطة لتامين محادثات سلام يمكن ان ترعاها الامم المتحدة في جنيف.

وقد اكد مصدر دبلوماسي ان الحوثيين اشترطوا في محادثاتهم مع الاميركيين في مسقط ، وقف الضربات الجوية التي يشنها التحالف العربي بقيادة السعودية ، وعدم وضع اي عوائق امام وصول المساعدات الإنسانية.

واكد المصدر ان المحادثات في مسقط «مجرد اتصالات» وان سلطنة عمان لا تلعب اي دور وساطة، بل تعمل على تسهيل اجراء المحادثات.

وكان مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية اكد الاثنين الافراج عن الصحافي الاميركي كاليب كوميز الذي كان محتجزا في اليمن، وتم نقله الى سلطنة عمان.

في هذه الاثناء، استمر التحالف بشن غارات على مواقع الحوثيين والقوات العسكرية الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح المتحالف مع المتمردين.

وافاد شهود عيان بان طائرات التحالف دمرت مخازن اسلحة لصواريخ «الكاتيوشا» التابعة لقوات الحرس الجمهوري الموالية للرئيس المخلوع صالح، كما دمرت شبكة للاتصالات والإرسال الإذاعي غرب العاصمة اليمنية.

على الجانب الآخر، استهدفت القوات السعودية معسكرات ميليشيات الحوثي في مناطق البرم ودعثر والمدافن بمحافظة صعدة الحدودية مع السعودية.

وقد قتل عدد من كبار قادة الوحدات العسكرية اليمنية الموالية للحوثيين والرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في غارة جوية استهدفت فجر امس الثلاثاء اجتماعا لهم في مبنى داخل مقر القيادة العامة للجيش في العاصمة صنعاء ، بحسب معلومات حصلت عليها بي بي سي من مصدر عسكري موال للرئيس المعترف به دوليا عبد ربه منصور هادي.

وكشف المصدر عن استهداف اجتماع كان مخصصا لإسقاط محافظة مارب وإرسال تعزيزات عسكرية كبيرة إليها ، مؤكدا إصابة قائد اللواء التاسع الموالي للحوثيين العميد عبد الإله عباس وعدد آخر من القادة العسكريين في تلك الغارة.

إدريس: دلائل

البعثيين العراقيين وضباط المخابرات في نظام الأسد، مشيراً إلى أن النظام ينسق مع قيادات في التنظيم وأن من بينهم أشخاص كانوا في إيران.

ولفت وزير الدفاع إلى وجود تنسيق أيضا بين القاعدة وإيران، معتبراً أن الأدلة على ذلك كثيرة، وقال: «أبسط دليل على ذلك يتلخص حول لماذا لم تقم القاعدة بأي عمل داخل إيران. ونحن نرى أن داعش لم يقم حتى الآن بأي عمل عسكري ضد إيران». وأشار إدريس أنه يدين قتل الأبرياء من أي جهة كانت.

ونوه إدريس إلى أن ما يقوم به «داعش» من أعمال ضد النظام تأتي في إطار الاستيلاء على مناطق فيها مستودعات ذخائر وأسلحة، مؤكدا أن ذلك يجري بتسهيل من النظام لأن مصالحه تتقاطع مع مصالح داعش.

وتساءل إدريس عن سبب سماح النظام لـ«داعش» بالوصول إلى السويداء، مجيبا أنه سهّل هذا الأمر من أجل خلق فتنة طائفية.

ومن ناحية ثانية، أشار إدريس في تصريحاته لـ«السورية نت» إلى أن النظام قد يميل إلى إنشاء دولة له في الساحل السوري، «فهو لا يجد حرجا في أن يسيطر تنظيم الدولة على مناطق واسعة من سوريا، وتسيطر جبهة النصرة على إدلب وياخذ هو الساحل وحمص وما يستطيع السيطرة عليه من دمشق وغيرها، وينشئ دولته في الساحل ويقول للمجتمع الدولي انظروا نحن دولة والطرف الآخر هو داعش وجبهة النصرة ويستغل رؤية المجتمع الدولي لهذين التنظيمين».

في غضون ذلك أفادت الهيئة العامة للثورة السورية بأن الطيران المروحي ألقى عدة براميل متفجرة على مدينتي عربين ودوما وبلدة حمتو بريف دمشق الغربي.

وأكدت الهيئة أيضاً سقوط عدد من الجرحى جراء البراميل المتفجرة التي استهدفت مدينة الباب وحي مساكن هنانو بحلب.

واستهدفت قصائل المعارضة تجمعات تنظيم «داعش» في محيط مدينة صوران، وسيطرت على مزارع كفر حمره بريف حلب الشمالي بعد اشتباكات مع التنظيم المتطرف.

وفي إدلب شنت طائرات النظام عدة غارات على محيط مطار أبو الظهور العسكري وعلى قرى كنصفرة وجوزف ومرعيان والرامي في جبل الزاوية.

أما في حمص، فقد ألقت طائرات النظام برميلين متفجرين على أحياء مدينة الرستن بريف حمص، ما تسبب بأضرار مادية جسيمة.

جنايات القاهرة

وعشرات آخرين إلى 16 يونيو الجاري لاستكمال المداولة.

وقال رئيس المحكمة المستشار شعبان الشامي إنه تلقى صباح أمس الثلاثاء رأي المفتي في القضيتين ، بعد إحالة أوراق 122 من المتهمين في القضيتين، ومن بينهم مرسي وبديع بقرار المحكمة في 16 مايو الماضي.

وكانت المحكمة قد أحالت في 16 ايار الماضي أوراق مرسي وأكثر من مئة آخرين إلى المفتي لاستطلاع رأيه في إعدامهم في قضية «اقتحام السجون» إبان ثورة يناير 2011.

ومن بين المتهمين في تلك القضية، المرشد العام لجماعة الإخوان محمد بديع ونائباه محمود عزت وخيرت الشاطر والداعية الإسلامي المقيم في قطر يوسف القرضاوي وآخرون يحملون الجنسية الفلسطينية واللبنانية.

وقضت المحكمة بإحالة أوراق 16 آخرين إلى المفتي في قضية «التخابر مع حركة حماس وحزب الله اللبناني».

ولم يرد اسم مرسي ضمن قائمة المحكوم عليهم بالإعدام ضمن قضية التخابر.

ومازال بوسع المدانين الطعن في قرار المحكمة، حتى إذا أقر المفتي حكم الإعدام.

وأثار قرار المحكمة ضد مرسي وقيادات الإخوان انتقادات دولية صدرت عن الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وتركيا.

وقالت الخارجية الأمريكية إن المحاكمات والأحكام الجماعية في مصر «غير عادلة».

ويواجه مرسي في القضية الأولى اتهامات بـ«اقتحام السجون ونهب محتوياتها، والاستيلاء على مايحازنها من أسلحة وذخائر وتمكين المسجونين من الهرب وإضرام النيران في مبان حكومية وشرطية وتخريبها».

وفي القضية الثانية، وجهت النيابة العامة لمرسي وآخرين تهم «التخابر مع منظمات أجنبية خارج البلاد وإفشاء أسرار الدفاع عن البلاد لدولة أجنبية ومن يعملون لمصلحتها، وتمويل الإرهاب، والتدريب العسكري لتحقيق أغراض التنظيم الدولي للإخوان، وارتكاب أفعال تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها».

وحكم على مرسي في أبريل بالسجن 20 عاما لإدانته في قضية مقتل محتجين المعروفة باسم «قضية أحداث الاتحادية».

وأطاح الجيش بمرسي في يوليو 2013 بعد احتجاجات شعبية ضد حكمه الذي استمر عاما.

ومنذ ذلك الحين، حظرت السلطات المصرية جماعة الإخوان المسلمين واعتقلت الآلاف من أنصار مرسي.